

أثر الاقتصاد على الثروة الاجتماعية

تلعب الثروة الاجتماعية عبر تأثيرها على سلوك المنشآت والعوائل والحكومة دوراً في السلوك الاقتصادي للمجتمع يشير هذا المقال الى، ١٨، قناعة مختلفة تؤدي إلى هذا التأثير التي نوقشت أكثرها ضمن الأطر الاقتصادية آنفًا. تعمل أدوات تحليل الاقتصاد دوماً بشكل موحد. لكن المخصص المعقد للثروة الاجتماعية كـ التأثيرات الخارجية، التأثيرات الجماعية، خفة المتعولات وغير ذلك يجعل تحليل ذلك ككل.

من الممكن أن نعتبر التروات الاجتماعية مساعدات كبيرة في ثلاثة مجالات: اولاً: تعينا علي ان نتعاشاً الفروض المتواجدة الاقتصادية ونعتمد في تعاملينا على الاصناف: السلوك الودي والزمالة والدوفاع المعنوية للعمل ايضاً. ثانياً: تعينا الثروة الاجتماعية ان نواجه بينه ما فوق صناعية و معلمة تعرف خلاها إلى محاور تزايد اهميتها يوماً بعد يوم. كما أنها تلجم القطاع الحكومي ان يتخد بعض الاعتبار الرؤية المؤلفة التي تعتمد على الثروة الاجتماعية.

الثروة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية

تشير التحاليل المتعددة من دالة الاتصال العام في الولايات المتحدة وأروبا بعض دول أمريكا الجنوبيه إلى أنه التحسن والتنمية الحصول على الاتصال ومستوى المعيشة لم يكن ناجماً عن الافتراض التقليدي لرؤوس الأموال فحسب، بل يعود السبب الرئيس في ذلك إلى عامل كامن في الدالة الاتصال ولقد اثبتت البحوث الحديثة إلى أنه لم يكن ذلك العامل الكامن شيئاً الا الثروة الاجتماعية ويكتنال عن ذلك بسيماً باعتباره توالت النسبة المتبادلة بين الاقتصاديين حيث ينتهي ذلك إلى تحسن في كيفيات النظام الإداري والالتزام بها بشكل كامل وتفصل الفساد السياسي وتقليل مخالفات الحكومة والناس للقوانين الاجتماعية. فمن هذا الجانب بما أنه رؤوس أموال المجتمع تسبب مصاريف المياه لات فهذا بدوره يسبب أيضاً في رفع مستوى عوائد الاستثمارات الإنسانية وغيرها وهو كسائر عوامل الاتصال له دوره الهام في التنمية والتطور. المشكلة الأساسية التي تواجهها المجتمعات المتقدمة حالياً هي أنه كيف يمكنهم أن يوفروا لهذا القنطرة من الثروة الاجتماعية. يهدف هذا المقال بدءاً إلى بيان أهميتها دون وتأثير التروات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية وبعد ذلك يحاول تقديم حلولاً لمحفظات على مثل هذه التروات وتنميتها.

خصائص العدالة في التحكيم

مكتبة كلية التربية للعلوم الإسلامية

ترتكز مسألة العدالة في مجال التحكيم على نقطتين أساستين هما:

- العامل الشخصية والتفسية المؤثرة على المحاكم والآخر المجال القانوني الذي يوفر الضمان التنفيذي لخالفة المباديء، كما يقدم المحلول الاحترازية.
- فما يتناوله القسم الأول بالدراسة هو تقدمة جذوره إلى ملك زمام النفس لدى القاضي، كيفية تنشئته وهو خارج بالطبع من إطار هذا المقال. فما نسعى إليه في هذا الصدد هو التعرف إلى مكانة الأصول ومعالم العدالة القضائية ضمن قوانين البلاد الموضوعة حالياً. ويحاول وبالتالي الإجابة على هذا السؤال إنه إلى أي مدى استطاع النظام القضائي و ضمن اطر القوانين ان يحقق هذه الأصول وما هذه الحالات الموجودة في هذا المضمار. فلذلك سوق تناول بالدراسة مباديء التحكيم العادل ضمن قسمين احدها يتعلق بالقاضي والثاني يعود إلى مباديء طبيعة التحكيم وستعرف إلى مكانتها باديء ذي بدء في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبعد ذلك خلال القوانين الموضوعة المتعددة.

اشكاليات الاتجاه الصوري في علم الاقتصاد:

مقابلة مع مارك بلاغ، مارك بلاغ هو أحد أساتذة جامعة لندن المتفوقين وأستاذ مدعو لتدريس مادة الاقتصاد في جامعة أكسفورد. يسعى مارك وخلال هذه المقابلة أن يكشف النقاب عن التزعة الرياضية الشديدة لعلماء الاقتصاد النيو كلاسيكيين الذين ساهموا بتشكيل التيار الغالب اليوم. يعتبر مارك من أهم الذين يقولون بالنظرية الابطالية في علم الاقتصاد كما أنه يعاني من عدم اكتراث ذوي التزعة الرياضية من علماء الاقتصاد لمسألة الابطال في ذلك العلم. يرجع بلاغ جذب هذه التزعة الرياضية الشديدة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فهو يرى الاقتصاد قد تأثر آنذاك بالعلوم التجريبية كالفيزياء وما ساق علماء الاقتصاد إلى هذه التزعة الرياضية هو انه في زماننا أصبح مبدأ تقييم وتحكيم المقالات الاقتصادية والمجلات منها، معايير رياضية. ذلك لأنه اعتماد المعايير الرياضية لدى التحكيم يسهل ذلك الامر عند الحكم. وقد أصبحت الرياضيات كسد حائل يواجهه رواد علم الاقتصاد بحيث لم يستطع الاقتصاد اقتضى من اصلاح ذلك أيضاً.

وعندما ترامت اطراف الرياضيات في علم الاقتصاد، ضاق المجال العلمي على سائر الاتجاهات مثل الدراسات التاريخية، الدراسات الموضوعية واقتصاد التنمية. فالحل الذي يقترحه بلاغ اخيراً هو الاتجاه التجري وبالطبع هو يقصد ذلك ملتقى بالتاريخ ودراسة الفسوميات ومقاييس الآراء واستخدام الاعداد والارقام للسيطرة والحكم على السلوك الاقتصادي. كما انه يتطرق بمحاجب إلى تواجه ساحات اقتصادية حديثة كاقتصاد اختبار علم الاجتماع الاقتصادي. وهو لا يتوقع اخيراً بأي تغير أو تطور جذر في علم الاقتصاد من الوضع الراهن الى وضع افضل شأنه أن يصل في قرب عاجل.

الثروة الاجتماعية والتطور التقني في عصر المعلومات

يعتبر فرانسيس فوكو ياما، استاداً في فرع ترسيم الأطر العامة في جامعة جورج ماسون كما أنه يعادي أيضاً فلسفياً سياسياً اخلاقياً في شؤون السياسية الخارجية وأشهر بكتابه "نهاية التاريخ وأخر إنسان" و"الثقة: مزاياها الاجتماعية وخلقها النشاط" شهرة واسعة النطاق. عمل فوكو ياما فترة من حياته في وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية كمساعد رئيس "المكتب السياسي العسكري لارووا".

حصل فوكو ياما على شهادة البكالوريوس في فرع الأدب الإفريقي والروماني من جامعة كورنيل كما أنه نائل شهادة الدكتوراه في فرع العلوم السياسية من جامعة هاروارد.

فإليكم هذا النص المتخذ من مقابلة أجريت معه تحمل عنوان "الثروة الاجتماعية والتطور التقني في عصر المعلومات" يدعى فوكو ياما خلال هذه المقابلة أنه من يمكن أن نجد البرجة العامة للأقتصاد صحيحة في بلد تضليل فيه الثقة الاجتماعية. لكن إذا لم تتوفر المؤسسات المعتمدة لدى الشعب في كمثل هذه البلدان فإنه سوف تصيب سياسات الحكومة بالفشل. كما أنه يقدم ارشادات للحكومات للفضاء على روح عدم ثقة الشعب بالحكومات. ويجيب فوكو ياما على مختلف الأسئلة التي تتعلق بذوى الأدوار في خلق الثقة الاجتماعية وتكليف الصلات الاقتصادية لدى المجتمعات التي تفتقد الثقة الاجتماعية في أدبي مستوياتها والعوامل التي أدت إلى التطور الاجتماعي والعمول ويتناول فوكو ياما أخيراً وهو يجيب على مسألة العولمة كما يبدي ارتياحه لذلك.

ونهايتها يتوقع فوكو ياما ولادة قوي نظام اجتماعية غير مرتبطة من شأنها السيطرة والتحكم على آثار العولمة السلبية كـ الآخرين التي تلم بالبيئة والأيذز والمخالفه والاجرام.

الثروة الاجتماعية والمنشآت

اصبحت الانشطة الاقتصادية اليوم تفذ عبر منظمات توفر فيها روح الرماثة والتتساق بمستوى عال لا لافراد بفرد هم (فوكو ياما - ١٩٩٥) انشاء المنشآت والمحافظ عليها يتطلب تفه ودراع مشتركة كمحى يتم تنفيذ العمل بشكل مؤثر وكل ذلك يعد ثروة اجتماعية. تقدم الثروة الاجتماعية الخدمة للمنشآت كما انه تقلص التكاليف. تتبع المنشآت بالثروات الاجتماعية وبما أن الثروات الاجتماعية تسهل التنساق والعمل المشترك وبالتالي تندحر التكاليف الى ادنى مستوياتها ومن تلك التكاليف يمكن الاشارة إلى تكاليف المفاوضات والتنفيذ، تكاليف المعلومات الناقصة وتكليف المرافق الادارية المتعددة غير الفضورية.

اتجاه اجتماعي لعلم الاقتصاد ضمن نطاق نظرية الفعل العامة

يري بارسوتز كافة اسلوب الامانة تجعل والدافع هذه الامانة هي المعايير المثلثة للنظر. يisis بارسوتز مفهوم الفعل ابتدائاً خلال نظام اجتماعي ويعمه بعد ذلك الى النظام الاقتصادي. فهى رؤية بارسوتز يشتهر بـ النظام الاقتصادي بشروط ثلاثة هي: انشاء و الاداء و الناتج و لادانه ابعاد شئى هي: الوفاق و تحقيق الاهداف و الوحدة و الاحتفاظ بالاسوة الثقافية. ويقدم بعد ذلك مفهوم الفعل الاجتماعي المتداول وهو عبارة عن: انشاء علاقات بين عدة فواعل يتطلب تحقق ذلك ثلاثة عنصر كالتالى: التوقعات المقابلة، التنساق الاساسى و الضمان التنفيذي، و يعرف وبالتالي النظام الاجتماعي بغيره كنظام فعل يتألف من اربعة أنظمة فرعية هي: الوفاق و تحقيق الاهداف و الاحتفاظ بالاسوة الثقافية و الاجتماعية للمجتمع.

يتناول القسم الثاني من المقال، نظام الفعل الاقتصادي بالدراسة. يرى بارسوتز انه اهم المفردات المستخدمة في تعريف النظام الاجتماعي وخاصة مفهوم الفعل قد استيعبت من النظام الاقتصادي. ويسرع بعد ذلك بتحليل نظام الفعل الاقتصادي في بعدين عمودي احدهما (من حيث النظام الباطنى وادانه الخاص) وآفقى الآخر (احد انظمة الفرعية للمجتمع) وآخر ابراز بالدراسة على هيكل المؤسسات الاقتصادية.

وثيقة تطلعات التنمية والثروة الاجتماعية

بعد تدوين وابلاغ وثيقة تطلعات الجمهورية الإسلامية في ايران لسنوات العشرين القادمة، خطوة حديثة و هامة في نظام البرجة العامة للبلد. لكن جزء من التعابير المستخدمة في هذه الوثيقة لا تحظى بتفسير وبيان واضح يتنق عليه الجميع.

فمحاولة تقديم الحلول في هذا المجال قد يؤدي الى انه المبرمجون للتنمية سوف يعتمدون في برجهنهم للتنمية فهماً واحداً لا يؤدي الى خلاف. فالثروة الاجتماعية هو احد تلك التعابير حيث بما انه حديث الولادة يتطلب المزيد و الدراسة و البحث في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للوصول الى ونم مشترك. وبرور على تعاريف و ميزات الثروة الاجتماعية تتضح لنا ضرورة إعادة النظر في هذه التعاريف و المحاولة للعثور على تعريفاً ملائماً للبيئة يناسب اجواء ايران الاسلامية و اعتماد ذلك لفترة المدى من البرمجات. يتناول المقال بالبعد النقاط التي يمكن ان تكون مفيدة خلال هذا السير.

دور الثروة الاجتماعية في التنمية _ آمال وعقبات

يهدف هذا المقال إلى ثلاثة أشياء، أولاً: إعادة النظر بالنسبة إلى أسس وتعريف مفهوم الثروة الاجتماعية كتوسيع خلال آثار وكتابات المعاصرين. ثانياً: تحديد مواطن الضعف الحاصلة في تعريف وإعادة صياغة هذا المفهوم حيث تعتبر ذلك عاملًا على من شأنه أن يؤثر على المجتمعات والشعوب. ثالثاً: سوف نقدم أمثلة عدة مرتبطة بماكتب المعاصرون حول الهجرة وسكنة الدين في أميركا اللاتينية حيث ستوضح هذه الأمثلة أهمية الشبكات الاجتماعية ودور القوى الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة على النشاطات الاقتصادية والمشاكل الناجمة عن تأسيس كمثل هذه العوامل في زمن واحد.

دراسة أدوات مؤسسة الوقف في الاقتصاد الإسلامي

تعتبر مسألة الوقف والغيرات والصدقات العقارية ضمن مجموعة الأحكام الإسلامية سنة إنسانية تتفقىء تبعها آثار أخلاقية وريع معنوي جسيم، يسوق الوقف وغير إعادة توزيع الموارد بين الأفراد، المجتمع إلى تعادل اجتماعي. يحاول الكاتب في مقالته هذا أن يقدم تعريفاً للمصطلحات: الوقف، شروط الواقف، الموقوف عليه وإن يصل وبالتالي إلى مفهوم جامع للوقف. كما أنه بعد ذلك ومروراً بخلفية الوقف من صدر الإسلام إلى الآن يتناول الأدوات النظرية للوقف وآثارها الاقتصادية الاجتماعية. فيما تطرق إليه الكاتب في هذا المقال هو: دور الوقف في توسيع المالكية وفي الضمان الاجتماعي وفي تقليل التمييز الطيفي وفي إنشاء عدالة اجتماعية وفي التعبير عن بعض الخدمات الحكومية وفي تنظيم تدفق الأموال والسلع في الاقتصاد وفي استقرار الوضع الاقتصادي وأما القسم الثالث للمقال فهو تقديم الحلول العلمية لتحسين إدارة الوقف في المجتمع وبيان حلول عامة

الثروة الاجتماعية وعدم تطور أيبحاث

تقابل مجلة انديشه صادق (الفكر الصادق) في لقاء خاص الدكتور ابريج توتونجيان استاذ جامعة الزهراء حيث اشار الى مسألة الثروة الاجتماعية كما تطرق إلى احوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الاسلام وعزى نجاحه ونجاح امير المؤمنين علي عليه السلام إلى هذه الثروة الاجتماعية.

يعتقد الدكتور انه انصب اهتمام جميع المبرمجين واصحاب القرارات في البلد خلال العقود المنصرمين على الثروة المادية وهذا يؤدي إلى تغافل الثروة الاجتماعية. يرى الدكتور توتونجيان البلد الآن يدلًا من ان يتسع مشروعًا اجتماعيًّا يعلى من دين اجتماعي ويقترح اخيرًا التغيير في كيفية إدارة البلد لانتاج ثروة اجتماعية.

فقدان الثروة الاجتماعية وتأثيرها على ايمان مقابلة مع الدكتور اصغر افتخاري

يطلق اسم الثروة الاجتماعية على ابعاد من الانظمة الاجتماعية يمكن ان يستمرها ذوا الاذوار السياسية والاجتماعية لتحقيق طلباتهم كرأس مال مؤثر وتنقسم الثروة الاجتماعية إلى اربعة اقسام: الثروة العينية، الثروة المالية، الثروة البشرية والمصادر المتوفرة لدى التعاملات الاجتماعية تناولت الثروة الاجتماعية في بداية الثورة الاسلامية بشكل ممتاز حيث حفظت الجمهورية الاسلامية بالرغم من تصاعد التحديات والمخاطر عليها. تغيرت المسألة خلال سنوات البناء وانصب الاهتمام على التروات العينية؛ لكن الجمهورية الاسلامية لن تقسو على الصعود أمام المخطر والتحديات بتنمية التروات العينية فحسب، فإذاً لا بد من استقطاب الثروة الاجتماعية أكثر فأكثر، اجرت مجلة انديشه صادق (الفكر الصادق)، هذه المقابلة مع الدكتور اصغر افتخاري عضو هيئة التدريسية في جامعة الامام الصادق عليه السلام.

رؤية على الثروة الاجتماعية وابعادها

تم تنظيم هذا المقال بهدف دراسة مفهوم الثروة الاجتماعية، كيفية قياسها والعوامل التي تؤدي إلى انتاجها ودراسة دورها في قاعية علم الاقتصاد، يقدم المقال في البداية آراء بعض علماء الاجتماع والاقتصاد من الناشطين في هذا المجال كما تدرس وتناقش هذه الآراء. يحاول المقال تقديم صورة واضحة لأبعاد الثروة الاجتماعية المختلفة كما انه صيغ تحت عنوانين اربعة يعني: ما هي الثروة الاجتماعية؟ قياس وتقسيم الثروة الاجتماعية، كيف تخلق الثروة الاجتماعية والثروة الاجتماعية والفاعلية الاقتصادية.

البروتوكول الاقتصادي ودبلوماسية ايران

تحدث الدكتور صالحى ممثل ايران لدى وكالة الطاقة النووية، عن تاريخ تأسيس الوكالة وكيفية انضمام الدول وابران اليها كما انه تطرق إلى المسائل القانونية والسياسية التي تخص الوكالة. واستمر بعد عدة نقاط القوة والضعف في دبلوماسية ايران تجاه الاحداث الاخيرة واعتبر القرار الاخير المتخذ

حاصل عن اجماع مسؤولي البلد، ونهايتها أجاب الدكتور صالحى بعد ختم كلمته، على استئلة عدد من الطلاب حول الاحداث الراهنة على الصعيد الدولى كما اعتبر بالاخر الالتزام بالمعاهدات الدولية شرط الحياة في العصر الراهن.

الثروة الاجتماعية وذروة الادوار فيها

هذا عنوان مقابلة اجرتها مجلة اندیشه صادق (الفكر الصادق) مع سماحة حجة الاسلام سعيد مهدوى كفى عضو الهيئة التدريسية في كلية الثقافة والاتصالات (الثقافة والاعلام) وتناول بالبحث سماحته مواضيع عدة كالثقافة، الحكومة، الاعلام وتأثيرها على الثروة الاجتماعية.

١٦٥

دراسة مسيرة تطور مناقشات الاقتصاد الاسلامي بعد قيام الثورة الاسلامية هناك اطر تذكر في اي نظام تعتبر هي المبادىء السائدة عليه حيث تحدد بناء الاساس يوجد خلاف كثير حتى حول اوليات قضايا الاقتصاد الاسلامي، مع ذلك لم نصل بعد الى منهج موحد بشأن التعريف والاهيكل والشكل الاساس للاقتصاد الاسلامي، فهذه المسائل الهمامة التي تتطلب الاجابة عليها و تعد جزءاً من المبادىء المعتمدة لاي كيان، وبعد تأمل في مختلف التعبير المستخدمة في الاقتصاد، ماهية الاقتصاد الاسلامي، اهداف الاقتصاد الاسلامي، هي كلية الاقتصاد الاسلامي وتنظيمه والاصول السائدة عليه التي يتغدو بها اليوم، نجد وبالتالي انه كل يحاول الكلام حسب رؤيته الشخصية والنطاق الذي نشط فيه وآخر افکل منهم ينظر الى الاقتصاد الاسلامي عبر مناظره الشخصى.

ابعاد البرجنة الكومبيوترية في انتاج العلم

يعتبر الدكتور عماد افروق خلال حديثه بشأن اهمية مسألة تعديل الفكر في العالم المعاصر، الابتعاد عن الاجواء التورية انها تشكل عائقا علميا للبلد و يستمر من وجهة نظر اجتماعية و علمية ليشير على ضرورة الاهتمام بابعاد البرجنة الكومبيوترية، ثم يتناول بالبحث المدارس الفكرية المختلفة بشأن المسألة مشيرا الى مواطن القوة خلال عصر ازدهار الحضارة الاسلامية كما انه يقدم اسوة لعالم اليوم، وبالتالي يحيل مسألة تحديات الجامعات ودورها الى مقال آخر على حده.

الاسلام و التنمية المستقرة.

بعد تأمل في الدراسات الآلاقية نجد ان الشريعة و تعاليمها لم تختلف و بل لم تتفاوت عن مسألة التقليل من تدمير البيئة و بل حرصت على حفظها، بحيث لو أنها تحققت تعاليم الشريعة فانها ستؤدى الى تنمية مستقرة و ستجلب المزيد من المخارات، فلو طبقنا تعاليم الشريعة يمكن القول بأنه سوف تحول مسألة استخدام التروات الطبيعية الى حالاتها المثلث بحيث تتمكن الطبيعة من التعويض عن التروات المستهلكة و سوف يكون الاستثمار بالنسبة الى التروات غير القابلة للتتجدد بشكلها الفاعل، من نقاش كالقوائية على المال (والذى يشمل الانفال ايضا) و من ارشادات دينية اخرى تؤكد عدم منح المال لغير الاخصائين و غير بالمعنى الرشد و نظر الـ وظائف الحاكم الاسلامي توضح هذه النقطة بوضوح انه الاسلام لم يفل مسألة الانفال ك مصدر من مصادر تمويل الحكم

الثروة الاجتماعية شرط ضروري للتنمية

يتناول الدكتور محسن رناني استاذ جامعة اصفهان في مقابلة اجرتها اندیشه صادق (الفكر الصادق) معه مسألة الثروة الاجتماعية في ايران بالبحث، يستند الدكتور رناني في حديثه الى تصاعد مؤشرات كـ الاجرام والمخالفه والسرقة والمجرة والاتجار وقتل العمد واصدر شيكات بلا رصيد و الطلق و الاختلاس (السرقة الادارية) و ... ثم يطرح بعد ذلك تدق مسألة الثروة الاجتماعية الشديدة في ايران، و بعد تأكيده على دور الثروة الاجتماعية لهام في التطور و التنمية الاقتصادية للبلد، يشير الى دور الحكومة في ايقاف انهيار الثروة الاجتماعية، يرى الدكتور رناني أنه مسيرة انهيار الثروة الاجتماعية بدأت في باذى الامر من قبل الحكومة.

شخصية الضمان الاجتماعي

لو فرض ان تحسين مسألة الضمان الاجتماعي يتطلب اختصاص ١٤ في المائة من اجمالي الناتج القومي فالسؤال هو هل اختصاص كمثل هذا الحجم العظيم من الموارد الحكومية سوف تكون اقتصادية؟ فيأتي في الاجابة أن نظر التجارب الدول ذات الخلفية في مجال الضمان الاجتماعي ليس هذا الامر اقتصاديا و الحال هو خصخصة الضمان الاجتماعي و نهايتها يقدم بعض الارشادات السياسية بشأن الضمان الاجتماعي